

المبحث الثالث: ضوابط مقترحة لإصلاح الأوقاف الذرية

لقد ثبت أن الوقف الذري لا يخلو من المشكلات والمآخذ مع ما فيه من إيجابيات وخيرات كثيرة، والمتأمل في أمر هذا النوع من الوقف يعلم يقينا مشروعيته وصلاحيته التي ولدتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسير عليها حياة كثير من الناس، ولعلي في هذا المقام وقد تلمست إيجابيات ومآخذ هذا النوع من الوقف أعرض لبعض الضوابط التي تؤدي إلى تصحيح وإصلاح الأوقاف الذرية، والسير بها في طريق الجادة والصواب نحو تحقيق الأغراض الشرعية التي من أجلها ولج كثير من الواقفين هذا الباب الفقهي العظيم، وأجزم أنه لا بد من تكاتف الجهود من قبل الدولة حرسها الله ممثلة في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، والعلماء والقضاة وأساتذة الشريعة، ورجال الإعلام، وأرباب الأقاليم نحو إصلاح الأوقاف عامة، والأوقاف الذرية خاصة، وأحذر من إهمال هذا النوع من الأوقاف، لأن في ذلك خطرا كبيرا على الأوقاف الخيرية، وتأثيرا سلبيا على التنمية الاقتصادية في البلاد التي تنتشر فيها هذه الأوقاف.

وعليه فإنني أقترح هذه الضوابط التي أرى أن الأخذ بها في المستقبل المنظور إنارة لطريق الحق في سبيل إصلاح الأوقاف الذرية.

أولا : ينبغي لمن تراوده نفسه على الوقف عموما، والوقف على الذرية خصوصا أن يعرف أحكام الوقف الشرعية من خلال استرشاده بأراء العلماء والفقهاء، واستشارة ذوي العلم والفضل، والاطلاع على كتب الفقهاء والأخذ بالراجح منها، وذلك ليكون عنده رصيد علمي يساعده على حسن صياغة كتاب وقفه، وليضمن بذلك عدم الخروج بوقفه عن أحكام الشريعة العادلة.

ثانيا: إن على الواقفين على الذرية حسن صياغة كتب الوقف، من حيث عدم الجور والشطط في شروطه، ومن حيث عدالة التوزيع بين الذرية (والتي رجح الفقهاء أن أفضلها أن يكون على حسب الفريضة الشرعية) ومن حيث طرق الاستفادة والاستغلال والاستثمار والاستبدال، وعلى الواقفين أن يحسنوا اختيار النظار ممن لهم تجارب سابقة مع دين وتقوى وصلاح تجعلهم يتعاملون مع الوقف والموقوف عليهم بدقة وأمانة وإخلاص.

ثالثا: إن على الواقفين أن يبتعدوا بأوقافهم عن النوايا الفاسدة، والمقاصد القبيحة كقطع الموارِيث، أو حرمان بعض الذرية (كالزوجات أو البنات) أو من لم يكن باراً بهم من ذرائعهم، وتخري الحق في ذلك، وإشراك جميع الذرية في وقفه فكما يجب الإنسان من ذريته أن يكونوا له في البر سواء، فليكونوا في صدقته وإحسانه سواء.

رابعا: إن على القضاة والعلماء وطلبة العلم الشرعي أن يدلوا الناس على الصيغ الصحيحة للأوقاف الذرية والخيرية، وتحذيرهم من الأوقاف الباطلة والآثمة، مما فيها جور ومنكر وشروط لا يقرها شرع ولا عقل.

خامسا: إن على الواقفين على الذرية أن يراعوا في أوقافهم في الجملة ما يلي:

- ١- حسن اختيار الأعيان التي يراد وقفها، وأن تكون من أنفس أموالهم وذلك لضمان استمرار النفع منها مع بقاء أعيانها.
- ٢- تنجيز أوقافهم في حياتهم، حتى يروا بأعينهم ثمار هذا الوقف، والنفع العظيم الذي تحقق لذرياتهم من خلاله.
- ٣- تعيين الموقوف عليهم وهم ذرياتهم في الوقف الذري ذكورا وإناثا وجعل استحقاقهم مسن غلة الوقف بما يحقق العدالة ويمنع الخلاف ويفضل أن يكون تقسيم الحصص فيه بحسب الفريضة الشرعية.
- ٤- أن يجعل الواقف في وقفه الحلول لما يأتي من بطون في وقفه وإن كنا نفضل له أن يجعل الفرع محل الأصل من الدراري يستوي في ذلك الذكور والإناث، أما من كان عقيما فإن حصته في الوقف تجعل لمن كان يرثه لو مات فيأخذ نصيبه ممن هم من نسل الواقف وذلك معيار شرعي عادل.
- ٥- أن يحسنوا اختيار نظار الأوقاف ممن يكونون مسلمين متقين لله، بالغين عادلين، عقلاء، أكفاء ابتداء ودواما، أمناء، ويجددوا لهم وظائفهم التي هي عمارة الوقف وإجارته وتحصيل غلته وقسمتها على المستحقين، والحفاظة على الوقف، وتنفيذ شروط الواقف المعتبرة شرعا، والمنصوص عليها في وثيقة وقفه، ورعاية كل ما منه مصلحة للوقف، ومنح النظار أجرة عادلة مجزية لقاء أعمالهم، تحفزهم على رعاية الوقف، وتقطع عنهم السبيل في أن تمتد أيديهم إلى الوقف لاستغلاله حسب أهوائهم وشهواتهم.

٦- أن يمنح الواقفون على الذرية حرية للنظار في إعادة استثمار الأوقاف الذرية عند تعطلها بما يعود بالنفع الأكبر عليهم في صيغ استثمارية تدر أرباحا وزيادة لحصص المستحقين في الأوقاف الذرية مع ربط ذلك بموافقة الشرع على ذلك.

سادسا: إن الجمع بين الوقف الذري والوقف الخيري في الصيغة الوقفية في كتاب الوقف وجعلها وقفا واحدا مشتركا يسهم في تحقيق البر والقربة بالأقربين والمحتاجين وسبل البر الأخرى فيؤدي ذلك إلى تضامن اجتماعي في كفاية ذريته وسبل الخير الأخرى مما يرفع الدور الإيجابي لمؤسسة الوقف.

سابعا: إن تنظيم الوقف الذري والمشارك بأحكام جديدة تحقق غرض واقفه، وتكفل الحفاظ عليه، والاستفادة منه، والسعي نحو تنميته وتطويره، وإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجهه مع كون أحكامه اجتهادية حذيرة بأن تكون محل دراسة من قبل أهل العلم والرفع بها لولاة الأمور ليصدروا التنظيمات اللازمة لمثل هذا النوع من الوقف الذي سيكون مآله إلى الوقف الخيري، وذلك لضمان نمو الأوقاف، والإسهام في حاجة المجتمع لمثل هذا المورد الاقتصادي الذي يسهم في تقديم جزء من النفقات العامة التي حددها الواقفون في أوقافهم لمجالات البر المختلفة.